

كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

"المنتدى الاقتصادي العربي- الأوروبي"
الجلسة الافتتاحية

مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي
الأربعاء 12 أيلول الساعة 10.00

للمطابقة عند الإلقاء

دولة رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي ،
سعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة،
معالي رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار،
حضرة نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار السيد فيليب دو فونتين فيف،
أيها الحفل الكريم،
حضرة السيدات والسادة،

يشرفني أن أكون اليوم وسط هذه النخبة من صانعي القرار الاقتصادي وسيدات ورجال الأعمال
والخبراء الاقتصاديين والمتخصصين في الإعلام من البلدان العربية وأوروبا.

نجتمع اليوم في زمن من الاضطرابات الشديدة، وهي اضطرابات تتطلب عملاً في الداخل وفي المناطق
الأبعد. فنحن نواجه جميعاً تحديات سياسية وأخرى اجتماعية، لكن المؤكد أن التحدي الأكثر شيوعاً هو
اقتصادي الطابع.

ومع استمرار أوروبا في مواجهة أزمة ديون سيادية ومحاولتها دفع نموها الداخلي، يستمر العالم العربي
في استيعاب الانعكاسات الكاملة للثورات الإقليمية التي غداها الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

إن لأوروبا والعالم العربي مصالح راسخة في إيجاد حلول لتحديات كل منهما، كجيران وشركاء تجاريين
وأصدقاء. وأمل في أن نتمكن معاً من اتخاذ خطوات في اتجاه قيام اقتصاد أكثر انفتاحاً واستدامة
وإنصافاً. وهنا كلانا لدينا مجال كبير للتحسين.

طالما أظهر القادة الأوروبيون استعدادهم لمواجهة التحدي، مما يسمح لنا الآن بالتطلع بثقة إلى مستقبل
أوروبا. وكانت التدابير القصيرة الأمد التي اتخذت غير مسبوقة في نطاقها وقد أظهرت فاعليتها. وتمت
المباشرة بتنفيذ إصلاحات متوسطة الأمد بدأت رغم كونها مؤلمة غالباً في إعطاء ثمارها. وأعطت خطة
شراء سندات البنك المركزي الأوروبي التي أعلن عنها في الأسبوع الماضي ثقة للأسواق العالمية.

ويوفر هذا المنتدى فرصة لا مثيل لها لمناقشة كيفية مساعدة واحدنا للآخر أكثر على مواجهة تحدياتنا
المشتركة. ومن خلال اتفاقيات الشراكة مع غالبية بلدان الجوار الجنوبي في المنطقة، سهّل الاتحاد
الأوروبي الوصول إلى الأسواق الأوروبية. ومن ناحية أخرى، تبقى المنطقة العربية منطقة جاذبة لنمو
محتمل لمؤسسات الأعمال الأوروبية. وتستمر السلع والخدمات الأوروبية ذات الجودة في كونها محط

تقدير المستهلكين العرب. كما أنني أسمع بشكل منتظم عن شركات أوروبية تنوي توسيع عملياتها أو المباشرة بها في المنطقة – ويجب تشجيع هذا الأمر.

ويخزن الاتحاد الأوروبي أيضاً ثروة من الخبرات والمساعدات لتحسين المعايير والبنية التحتية والقدرة المؤسسية. علاوة على ذلك، تؤدي مؤسسات الإقراض الأوروبية دوراً محورياً. ويجب أن يستمر البنك الأوروبي للاستثمار (خصوصاً من خلال آلية تسهيل الاستثمار والشراكة اليورومتوسطية) وآلية تسهيل الاستثمار في الجوار الخاصة بالمفوضية الأوروبية في تأدية دور أساسي في تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تشكل العمود الفقري للنمو الاقتصادي.

حضرة السيدات والسادة،

إنّ بيروت مكان مثالي لإجراء هذا النقاش، نظراً إلى كونها همزة وصل تاريخية بين التجار من أوروبا والعالم العربي. ولبنان اليوم موطن لمجموعة مميزة من الأشخاص المتعلمين والديناميين والمبدعين. وهذا هو ما يحتاجه عالم الأعمال للابتكار والنمو وهو ما يشكل العمود الفقري لنجاحات لبنان الاقتصادية. ويستطيع لبنان عبر البناء على هذا الرأسمال البشري أن يجذب المزيد من الاستثمارات من المنطقة وخارجها. وأنا على قناعة أن شعب لبنان سوف يبقى دائماً أكثر مورد يحسد عليه هذا البلد... حتى لو بدأ الغاز يتدفق من الشواطئ اللبنانية! وعبر استثمار المزيد من الوقت والمال والجهود في البنى التحتية والقوانين والقدرة المؤسسية يمكن الاستفادة من هذا الرأسمال البشري بطريقة قصوى. وأمل في أن يتمكن لبنان من الاندماج بالكامل في النظام الاقتصادي العالمي، مرسخاً مكانته كمركز إقليمي للتجارة الحرة للسلع والخدمات ومن خلال انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا سيمهد الطريق لأداء اقتصادي أكثر إنصافاً واستدامة يتطلع إليه المواطن اللبناني دوماً.

إن الاتحاد الأوروبي على أهية الاستعداد لمساعدة لبنان في بلوغ هذه الغاية. فنحن معنيون بقوة بذلك، إذ يقدم الاتحاد الأوروبي سنوياً ما معدله 220 مليون يورو للبنان. وهناك مجال كبير لمزيد من التعاون. وتتألف الحزمة الحالية من 50 مليوناً من الاتحاد الأوروبي، و50 مليوناً من مختلف الدول الأعضاء، و120 مليوناً على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار. ويشمل هذا كل شيء، من المؤسسات المبتدئة إلى تطوير القدرات المؤسسية، وصولاً إلى مشاريع البنية التحتية الضخمة. فمن خلال عملنا على جميع هذه المستويات يمكن استشعار وقعنا الإيجابي. وهذه بالطبع مقارنة تتكرر في الجوار وخارجه، أي في نطاق ممتد من المغرب إلى الأردن.

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء المنطقة خطوات ملموسة لضمان تلاؤم الاقتصاد مع السياسة، عبر جمع مجموعة مختلفة من الفاعلين من جميع الفئات بطرق مختلفة. وإننا نتطلع إلى تعزيز "الربيع العربي الآخر" الذي سيحدثه أشخاص مثلكم أي مالكي مؤسسات الأعمال وأصحاب المبادرات والمبتكرين. إنه الاستجابة لدعوة إلى التغيير الذي يتطلب نمواً اقتصادياً مستداماً وشاملاً، ويلبي احتياجات المرأة والشباب، ويعالج الفساد ويعزز الشفافية. ويعتبر الاستقرار السياسي ودولة القانون من الأمور الضرورية للاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي حال تمكنا من بناء هذه العلاقة بين البعدين الاقتصادي والسياسي، أعتقد في أننا قادرون على الاستفادة من الازدهار الفعلي للربيع العربي.

والآن يعود الأمر لكم أنتم الخبراء لتحويل الأقوال إلى أفعال. أتمنى لكم كل النجاح في هذا المنتدى وأتطلع إلى رؤية النتائج قريباً جداً!

